مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
وحدة الفكر السياسي المعاصر

مسارات

نشرة شهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر
تُعنى بقراءة وتحليل أهم الأحداث السياسية
في العالم الإسلامي

رؤساء إيران (١٩٨٩-٢٠١٣)

- التكتلات، الشخصيات و التناقضات في أواخر حقبة ما بعد الخميني
- السباق الرئاسي ٢٠١٣
- الرئيس الجديد: سيرته الذاتية وعلاقته بالهيئات الأخرى
- الرئيس الجديد: آراؤه تجاه السياسة الخارجية وما يتعلق بالجوار الإقليمي.
- روحاني والبرنامج النووي

عدد يونيو ٢٠١٣م

لأكثر من ثلاثة عقود وفي فترات سياسية مختلفة، كانت الانتخابات الرئاسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لحظة تحول حاسمة، وذلك بالرغم من القيود الدستورية التي تحد من سلطة الرئيس، بالإضافة إلى صراع الكتل السياسية والطموح الشخصي للسياسيين.

أجريت الانتخابات الرئاسية الحادية عشرة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في ١٥ يونيو ٢٠١٣م، وأظهرت هذه الانتخابات فروقاً واضحة مقارنة مع السباق الرئاسي الأخير في ١٢ يونيو ٢٠٠٩م. وكان من أبرز تلك الفروق عدم وجود حالات عنف جسيمة، سواء قبل الانتخابات أم بعدها أو أي صراع داخل أوساط النخبة. ولم يقدّم أي طرف من الأطراف المشاركة في الانتخابات شكوى حيال المجلس من وجود احتيال منظم، وقبلوا بالنتائج على الفور. كل ذلك يتناقض، وبشكل واضح، مع ما حدث في الانتخابات التي أجريت قبل أربع سنوات، عندما عبّر اثنان من المرشحين الأربعة الذين وصلوا إلى المرحلة النهائية من السباق الرئاسي، وهما مير حسين موسوي، ومهدي كروبي، عن قلقهما من احتمال حدوث تغيير في النتائج الانتخابية، وعلى نطاق واسع، قبل عملية التصويت، ولم يعترف أي منهما بصحة النتائج الصادرة عن وزارة الداخلية، وبدأت بعدها موجة من الاحتجاجات والصراعات الداخلية في أروقة النظام والدخول في أزمة كان يتعيّن حلّها بالكامل.

يتناول هذا العدد من مسارات الانتخابات الإيرانية الأخيرة ويقدم استشرافاً للسياسة الخارجية للرئيس حسن روحاني، لا سيما العلاقة مع دول الجوار ومع الدول الغربية، وموقفه من برنامج إيران النووي.

رؤساء إيران (١٩٨٩-٢٠١٣)

أكبر هاشمي رفسنجاني

محمد خاتمي

الانتخابات

يحسب رفسناجي على تيار الوسط المحافظ، كما يعدّ سياسياً عملياً، وكان رابع رئيس لإيران من أغسطس ١٩٨٩م إلى أغسطس ١٩٩٧م.

يحسب خاتمي على التيار الإصلاحي، وكان خامس رئيس لإيران، وقد تولى الرئاسة لفترتين رئاسيتين، من أغسطس 1997م إلى أغسطس 2005م.

السياسات

كان نفوذ رفسنجاني وتأثيره داخل النظام السياسي الإيراني خلال الثمانينيات هما ما أكسباه سمعة الوسيط الماهر بين الفصائل المختلفة، ومن نظرة جميع الفصائل الناشئة تجاهه بوصفه القناة الضرورية اللازمة لتحقيق الاستقرار الداخلي للنظام. وبالرغم من ذلك لم يحظ رفسنجاني لدى اقتحامه ميدان السلطة التنفيذية بدعم أي فصيل متفان له داخل البرلمان، وهذا من العوامل التي أدت إلى وجود مرحلة طويلة من العراقيل المتكررة من قبل الأغلبية البرلمانية اليسارية التي سعت إلى وضع عقبات في طريق محاولات رفسنجاني وخططه الاقتصادية، وأبرزها تأمين تمويل أجنبي للمساعدة في تنفيذ جهود إعادة إعمار الدولة ومحاولاته أيضاً جذب رجال الأعمال المنفيين في عهد الشاه.

بعد فوز خاتمي الساحق في الانتخابات عام 1997م انقسمت النخبة السياسية في الجمهورية الإيرانية إلى كتلتين متغايرتين غير منسجمتين تحت مظلتين مختلفتين: كتلة تسمى «الجناح اليميني»، والأخرى «الجناح اليساري». وفور تسلمه مقاليد السلطة، وقع خاتمي فريسة للقيود والعقبات، كما حدث تماماً مع رفسنجاني ومساعيه التي بذلها لتولي زمام السلطة. وعلى الرغم من وجود مجموعة واضحة ومنظمة تنظيماً جيداً من أنصاره من النخبة داخل البرلمان التي حملت فيما بعد مسمى «الإصلاحيين». لم يكن خاتمي رئيساً لأي حزب ولم يكن يتبنى أي توجه أصولي، كما هو الحال لدى بعض العناصر الرئيسة في المجموعة الإصلاحية.

البرنامج النووي

عملت إيران مع بعض المؤسسات الروسية لتحسين الصواريخ الإيرانية، كما سمحت لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة المواقع النووية في إيران.

أدت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة (EU-3) دوراً رئيساً في إقناع إيران بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، كما أعلنت إيران أنها سوف تتعاون مع وكالة الطاقة الذرية من خلال التوقيع على بروتوكول يقدم إلى الوكالة عن أنشطتها والسماح للمفتشين بزيارة مواقع نووية في البلاد.

السياسة الخارجية

أدى رفسنجاني دوراً رئيساً في تحسين العلاقات مع الدول العربية، كما حاول إقامة علاقات مع بعض الدول الغربية.

تحسنت في زمن رئاسة خاتمي علاقات إيران مع الدول الغربية، إذ كان يعرف أنه من مؤيدي «الحوار بين الحضارات»، وبالتالي، كان يدفع للمصالحة بدلاً من المواجهة.

محمود أحمدي نجاد

وهو شخصية سياسية معروفة بعنادها، لم يكن له تاريخ سياسي معروف، وقد أصبح فجأة رئيس بلدية طهران عام ٢٠٠٣م، كما جسّد نمط حياة الطبقة المتوسطة الدنيا وتطلعاتها. وقد نجح من خلال شعار شهير استخدمه في توقيت مناسب في حشد ما يكفي من الدعم، سواء من النخب داخل البرلمان أم من الدعم الشعبي لهزيمة هاشمي رفسنجاني الذي كان قد دخل السباق، وهو واثق من أنه يتقدم في طريق تحقيق فوز سهل. وقد أصبح سادس رئيس لإيران من أغسطس ٢٠٠٥م إلى أغسطس ٢٠١٣م حيث تمكن من النجاح مرتين في الانتخابات.

بحلول عام ٢٠٠٥م، كان الضعف الذي يعتري الفصائل الإصلاحية في إدارة شؤون البلاد بشكل فاعل واضحاً لدى الناخبين الذين كانوا يطمحون إلى القطيعة مع الماضي. ولأسباب مشابهة لتلك التي أدت إلى تراكم الدعم لخاتمي عام ١٩٩٧م، وتحديداً معاقبة المجموعة الحالية وبدء عهد جديد، تحوّل الناخبون هذه المرة، وبحماس أقل، إلى محمود أحمدي نجاد. إلا أن انعدام المؤازرة وقلة تعاون جميع هيئات الدولة الأخرى تقريباً مع محمود أحمدي نجاد، التي وصلت إلى ذروتها في المدة بين ٢٠١١ و٢٠١٣م، قد أدى، في نهاية المطاف، إلى وضع العراقيل في طريق الرئيس مراراً وتكراراً، تزامناً مع تزايد حدة الانتقادات من قبل الدوائر الداخلية في النظام لطريقة إدارته شؤون البلاد.

بعد الانتخابات، عين علي لاريجاني كبيراً للمفاوضين الإيرانيين للبرنامج النووي الإيراني، حيث تم إزالة الأختام عن معدات تخصيب اليورانيوم في أصفهان. وفي عام ٢٠٠٦م، أعلن أحمدي نجاد أن إيران نجحت في تخصيب اليورانيوم، وبسبب مواقفه المتعنتة في المشروع النووي، تعرضت إيران إلى أكبر عقوبات إقتصادية وسياسية عالمية.

سعى الرئيس خلال مدة رئاسته في السنوات الأربع الأولى إلى وضع بصمته وفرض سلطته على نظام الدولة بالاستغناء عن مئات من المسؤولين في الدولة من أصحاب الكفاءات الإدارية العالية، ومن خلال الانخراط في الخطاب السياسي الخارجي الدعائي الذي سعى من طريقه إلى التأكيد على أنه السياسي الأبرز في العالم الإسلامي الثالث.

حسن روحاني

حاز روحاني، وهو محافظ معتدل، على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات.

ينظر إلى سياسات روحاني الإقليمية على أنها تغيير واضح مقارنة بتلك السياسات التي اتخذها من قبل أحمدي نجاد وجليلي في أسلوبها وفي جوهرها ولو جزئياً، ويجب أن تأخذ منعطفاً آخر يختلف عن الأهداف التي ترعاها الجمهورية الإيرانية على الساحة، وكما ينبغي ألا يتوقع منها، كما هو الحال في العراق وسوريا.

ومن المتوقع أيضاً أن يستفيد روحاني من سمعته الجيدة في العواصم الغربية للتوصل إلى اتفاق حول القضية النووية، ومن خلال مبدأ توجيهي لغرس "الثقة" مع الدول الأخرى بدلاً من التراجع عن بعض الإنجازات، مثل: تخصيب اليورانيوم. وسيعتمد روحاني كذلك على الثقة المتراكمة لديه خلال المدة التي قضاها رئيساً لوفد المفاوضين في الملف النووي لإجبار الدول الأوربية على استئناف المفاوضات مع لإيران على مستوى وزراء الخارجية.

كما يشهد كتاباه «الأمن القومي والدبلوماسية النووية» و«الأمن القومي والتنمية الاقتصادية» فإنه كذلك، وإلى حد بعيد، الرئيس المقبل الذي يتمتع بخبرة أكبر في الساحة الدولية، وتقدير أبعد لمدى الحاجة إلى اعتماد دبلوماسية نشيطة لحماية مصلحة إيران الوطنية.
كما يرجح أن تهدف أول رحلة له إلى الخارج، التي يحتمل أن تكون إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، لمحاولة رأب الصدع مع الدول الأوربية مثل بريطانيا، وإعادة فتح بعض السفارات الغربية.

التكتلات، الشخصيات و التناقضات في أواخر حقبة ما بعد الخميني

لأجل فهم أسباب تلك النتائج المختلفة في السباقين المتعاقبين للانتخابات الرئاسية، يتعيّن علينا النظر في المنافسات والصراعات الأيديولوجية التي اتسمت بها السياسة الإيرانية الداخلية خلال العقد المنصرم.

عمّق صعود محمد خاتمي إلى هرم السلطة عام ١٩٩٧م الهوّة المتزايدة بين أتباع الخميني التي كانت قد بدأت عندما كان الأب المؤسس للجمهورية الإسلامية لايزال على قيد الحياة، وأخذت بالاتساع في العقد الذي أعقب وفاته عام ١٩٨٩م. فبعد فوز خاتمي الساحق في الانتخابات عام ١٩٩٧م انقسمت النخبة السياسية في الجمهورية الإسلامية إلى كتلتين متغايرتين غير منسجمتين تحت مظلتين: كتلة تسمى فصيل «الجناح اليميني» وأخرى تسمى فصيل «الجناح اليساري». أما الفصيل فهو مصطلح لابد من استخدامه بعناية: فرغم ائتلافه حول مجموعة من الأهداف والآفاق المشتركة، إلا أن العناصر المكوّنة لكل فصيل نادراً ما تحتفظ أو تؤيد وجود وحدة تنظيمية، وغالباً ما تكون مجردة من وجود هيكلية لقيادة مركزية، مثل وجود لجنة مركزية أو مجلس مكلّف يُعهد إليه اتخاذ قرارات تخص بقية الجناح. وبدلاً من ذلك، تبرز الأحزاب والجماعات المختلفة التي تنتمي إلى فصيل معين معاً في المدة التي تسبق الأحداث الرئيسة كالانتخابات الرئاسية، من أجل مرشح مشترك أو لتأسيس قائمة انتخابية فضفاضة للانتخابات الرئاسية. علاوة على ذلك، فإن مسمى «اليمين واليسار» ليس متجذّراً كما في الأيديولوجيات السياسية الغربية، إلا أنه كذلك في المجال الاقتصادي. أما الجناح اليميني فقد برز أساساً من داخل صفوف المجموعات التجارية التي دعمت وأيدت صعود الخميني إلى السلطة، وقد شملت عناصر من البازار ومن المحافظين. ومع إطلاق مسمى «الجناح اليميني» عليها، إلا أن تلك المجموعات أظهرت في بعض الفترات كراهية ومعاداة للولايات المتحدة بشكل أقل من «الجناح اليساري»، الذي أحرج رفسنجاني مراراً في أثناء مساعيه لتأمين تمويل من صندوق النقد الدولي لمصلحة مشروعاته لإعادة الإعمار في أوائل التسعينيات، أو حتى في مطالبة هذا التيار بالاعتراف رسمياً بالإدارة السوفييتية التي قامت بانقلاب، ولم تدم سوى فترة وجيزة عام ١٩٩٠م، أو دعم صدام في حرب الخليج الأولى في العام التالي. وبحلول عام ١٩٩٧م، خفف الجناح اليساري من حدة موقفه المعادي للغرب، واستفاد من التخلي عن هذا الموقف المتشدد في أعقاب انتخاب المجلس عام ١٩٩٢م لتقديم خطاب جديد، أصبح يعرف لاحقاً بـ «خطاب الإصلاح»، وعلى مدى السنوات الثماني التالية قام الإصلاحيون بمحاولة للتكتّل تحت مظلة عدد أقل من المنظمات، ونجحوا في البداية في تأسيس جبهة جديدة تسمى «جبهة المشاركة»، التي فازت بنصيب الأسد من أغلبية الإصلاحيين في المجلس السادس (٢٠٠٠-٢٠٠٤م). مع ذلك، وعلى رغم قبوله بفوز قادة «المشاركة» الذين كان من بينهم رضا خاتمي، شقيق الرئيس، لم ير الرئيس خاتمي في نفسه أنه هو زعيم «المشاركة» أو أي تشكيل إصلاحي آخر، واختار أن يوجه نفوذه ومكانته الخاصة ضمن إطار نظام الدولة، وليس زعيماً لفئة. وقد أدى ذلك إلى حدوث قدر كبير من الاحتكاك وعدم التعاون بين البرلمان والرئيس بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤م، والأهم من ذلك، مسألة التنظيم والدور الذي تقوم به الحكومة في هذا الصدد، وما يتعلق بالانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٤م على رغم الرأي السائد

في حينها داخل «المشاركة» وتشكيلات «مجاهدي الثورة» بأن تُمنع وزارة الداخلية من تنظيم إجراءات مماثلة بسبب تنحية عدد كبير من النواب في البرلمان بشكل غير مبرر من قبل مجلس صيانة الدستور.

لم تنجح الحركة الإصلاحية بحلول عام ٢٠٠٥م، إلى حد كبير، في محاولتها تقديم أسس هيكلية للمكونات الأساسية لعقيدتها السياسية، ومنها حرية التعبير، والانتخابات التنافسية الحقيقية، لكن الحركة لاقت، إلى حد كبير، صدوداً من قبل الناخبين الذين لم يعودوا يبالون بالحركة، وانصبّ اهتمامهم على محمود أحمدي نجاد، تلك الشخصية المولعة بالنضال ذات الشعبية الجارفة، وكان نجاد حينها رئيساً لبلدية طهران، وقد سجل انتصاراً مفاجئاً في السباق الرئاسي في ذلك العام.وجاء فوز أحمدي نجاد في تلك الانتخابات، علاوة على نجاحه في الجولة الثانية ضد هاشمي رفسنجاني، نتيجة لتراجع شعبية رفسنجاني من جهة، وقرار عدة عناصر داخل النظام السياسي استخدام نفوذهم لضمان فوز أحمدي نجاد من جهة أخرى، الذي أسفر عن نجاح الأخير. ولم يسفر انتصار أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥م عن قيام فصيل محافظ متحّد ومتراصّ يدعم الرئيس. وعلى رغم هيمنة المحافظين على السلطة التي أصبحت في أيديهم بعد أن أزاحوا الإصلاحيين بعيداً من السيطرة في البرلمان، إلا أنهم لا يرون أحمدي نجاد حامل لوائهم، كما تبيّن من الأشهر التي استغرقها أحمدي نجاد لتشكيل أول مجلس وزراء عام ٢٠٠٥م. وكما سنرى فيما يأتي، وبتفصيل أوسع أنه بحلول عام ٢٠١٣م تكتّل المحافظون بشكل فضفاض حول عدة أفكار رئيسة، مثل الولاء المطلق للمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، الشخصية المحافظة تماما المعروف عنه نفوره من الإصلاحيين، الذين عُدّو المسؤولين عن اضطرابات ما بعد ٢٠٠٩م دون سواهم. وكانت تلك السمة العامل الرئيس للتعريف بهم.

السباق الرئاسي ٢٠١٣

قيّدت الأحداث التي تلت انتخابات ٢٠٠٩م إلى حد كبير، عدة فصائل ورد ذكرها سابقاً. فقد تم تشويه الحزب الإصلاحي بعد القبض على بعض كوادره العليا، كما تم حلّ التشكيلين الرئيسين، وهما منظمتا «المشاركة» و«مجاهدي الثورة»، وكذلك فرض قيود واسعة النطاق على الأنشطة السياسية على القيادة العليا.

وتم إجبار قائدي الحزبين، وهما الرئيسان السابقان هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي على الكفّ عن عقد اجتماعات عامة بعد يوليو ٢٠٠٩م، وكانت اجتماعاتهما تقتصر على الحديث إلى الضيوف الذين قد يزورونهم في مكتبيهما فقط، مع فرض قيود أمنية مشددة في بعض الأحيان. أما مير حسين موسوي، ومهدي كروبي، المرشحان للرئاسة، فقد بدأ احتجازهما بمعزل عن العالم الخارجي ووضعهم تحت الإقامة الجبرية في منزليهما بعد المظاهرات التي اندلعت في الخامس والعشرين من شهر «بهمن» (الموافق ١٤ فبراير). ولا تزال طبيعة السياسة الإيرانية للإصلاحيين تسعى إلى تجنيب التيار الإصلاحي مصير الحركات المعارضة المنشقة، مثل منظمة مجاهدي خلق أو حزب توده في أوائل الثمانينيات. إن ضعف الروابط التي تجمع القيادة العليا للإصلاحيين بالمنظمات المضطهدة يعني أن القادة كانوا قادرين بشكل فاعل على المحافظة على أهميتهم وشعبيتهم دون الحاجة إلى الدعم أو حتى إدارة عمل المنظمات السياسية التي سبق أن قدمت الدعم لهم. وقد نجح خاتمي ورفسنجاني في الحفاظ على مواقعهما الإلكترونية الشخصية وتحديثها بشكل منتظم، والتأكد من أن الصحف والمواقع الإلكترونية المتعاطفة معهما تنقل آراءهما. كما تمكنا أيضاً من غرس الشعور بنأيهما وانفصالهما عن العناصر الأكثر شعبية بين أفراد الطبقة الحاكمة، كالمرشد

الأعلى نفسه على سبيل المثال، وكذلك مجلس صيانة الدستور. باختصار، لقد نجحت القيادة الإصلاحية على رغم القيود التي لا تعد ولا تحصى وعلى رغم السياسات القمعية التي واجهتها من تأكيد وجودها المستمر كقوة سياسية لا يمكن إزالتها من الجسد السياسي للجمهورية الإيرانية بالطريقة ذاتها التي حدثت لها، والمذكورة آنفاً، ومع غيرها من الجماعات الأخرى غير الدينية التي وُجّهت بعيداً من مسار المشهد السياسي خلال العقد الأول من عمر الجمهورية الإسلامية. بعد سيطرتها التامة على جميع المؤسسات بعد انتخاب أحمدي نجاد، أصبحت الجبهة المحافظة في نهاية المطاف أشد ضعفاً، وفقاً لطبيعة بنائها الداخلي الذي يتسم بالانعزالية والتفكك، وأصبح من الواضح أكثر من ذي قبل أن أحمدي نجاد لا يتمتع بقاعدة صلاحيات حقيقية داخل الدوائر اليمينية، وهو ما تجلى في مناسبات مختلفة خلال مدة ولايته الأولى، وهذا ما أدى أخيراً إلى اندلاع هجوم شرس ضده في ٢٠١١م، عندما شنّت وسائل الإعلام والسياسيون المحافظون حملة شعواء على أقرب المقربين له، بما في ذلك مساعداه مثل إسفانديار رحيم مشائي، وعباس أميريفار اللذين اتهمهما المحافظون بأنهما يمثلان «التيار المنحرف» وأنهما يسعيان إلى السيطرة على الرئيس من خلال الشعوذة والسحر، وتحويله إلى معول هدم ضد صرح الجمهورية الإسلامية برمّته. وقد وضعت التطورات التي حدثت في ٢٠١١م، التي بدأت بمحاولة لم تنجح من قبل أحمدي نجاد لإقالة وزير المخابرات، حدّاً لأي أمل حقيقي للتحوّل من رئيس منتهية مدة ولايته إلى حليف وثيق.

لذلك فقد تم تهيئة المشهد السياسي لتنامي نفوذ وسلطة الجماعات المحافظة وتيارها السائد، والتي تكتلت معاً في أوائل عام ٢٠١٢م في جبهة أساسية متحدة، اختارت بدورها علي لاريجاني رئيساً للبرلمان. وتم تعزيز دور مرشح محافظ واحد ورعايته من خلال إنشاء ائتلاف قوي يتكون من ثلاثة أشخاص يسمى رسمياً بـ«التحالف التقدمي» أو بمسماه غير الرسمي «٢+١». وكان مؤلفاً من رئيس بلدية طهران السابق محمد باقر قاليباف، والرئيس السابق للمجلس غلام علي حداد، ووزير الخارجية السابق الذي أمضى مدة طويلة في الوزارة علي أكبر ولايتي. ويعد الثلاثة كلهم من المقربين جداً لدى علي خامنئي، إذ تم ترشيح قاليباف لمنصب رئاسة البلدية بإشارة مباشرة من مكتب خامنئي عام ٢٠٠٦م، أما حداد عادل فهو والد زوج إحدى بنات خامنئي، وأخيراً ولايتي، وهو مقرب جداً لدى خامنئي وأول شخص اختاره لمنصب رئاسة الوزراء عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥م. وتم تعزيز هذا التحول السريع في تلك التحالفات السياسية القصيرة المدى، لكن الهدف الأساسي من تحالف الـ ٢+١ القاضي باختيار مرشح توافقي واحد قبل يوم التصويت كان قد أخفق، كما سنرى لاحقاً. وكان لظهور ائتلاف آخر مكوّن من عدد من المحافظين البارزين مثل وزير الخارجية السابق منوشهر متكي، دور في عرقلة مساعي المحافظين لتوحيد صفهم في ائتلاف واحد. أكدت تلك الانقسامات أن المحافظين لا يتمتعون بحالة من الوحدة الداخلية، بل إنهم تكتلوا معاً بناء على مصالحهم المتقاربة المشتركة، المتمثلة في معارضة الإصلاحيين، وإعلانهم صراحة عن ولائهم المطلق للمرشد الأعلى، وصولاً إلى معارضة أحمدي نجاد ، بشكل تدريجي، ومعارضة معسكره الضعيف. مع ذلك ، لا ينبغي أن تعطي تلك المصالح المشتركة الانطباع بوجود مجموعة منظمة ذات هيكل تنظيمي قادر على اتخاذ قرار لاختيار مرشح رئاسي مشترك. لذلك لم يظهر اختيار من هذا القبيل على السطح بسبب وجود خلافات شخصية قوية، وبسبب طبيعة ذاك التجمع المبني أساساً على اعتبارات عشائرية، وهذا ما يعزز، في نهاية المطاف، من وجود تحالفات قصيرة المدى بين شخصيات مختلفة متفاوتة. وقد دخلت جبهة «التحمل» إلى جانب تحالفات ٢+١ و ٥+١ المذكورة آنفا، حلبة السباق الرئاسي أيضاً، وتتكون جبهة «التحمل» من حلفاء أحمدي نجاد السابقين الذين يجمعهم إعجابهم المشترك وتبعيتهم للشخصية المستقلة المثيرة للجدل آية الله يزدي، فقد دخلت تلك الجبهة بمرشحها الرئاسي كمران باقري لنكراني، وزير الصحة والشباب في إدارة أحمدي نجاد الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)، الذي كان من الأشخاص المقربين والمحبوبين لدى الرئيس في أثناء عملية تشكيل حكومته الثانية، لكنه لم يكن ضمن هذا التشكيل في مدته الرئاسية الثانية. على الرغم من تلك المحاولات للتوصل إلى مرشح توافقي من خلال تشكيل تحالفات، تبددت جميع مظاهر التنظيم والوحدة داخل معسكر المحافظين خلال عملية استمرت خمسة أيام، كان على جميع المرشحين المحتملين في أثنائها تسجيل رغباتهم للترشح رسمياً لدى وزارة الداخلية. وسجل ما لا يقل عن ٣٢ شخصية بارزة من داخل النظام، معظمهم من المحافظين، أسماءهم للدخول في السباق الرئاسي. وقد انقسم تحالف ٥+١ بالفعل بعد رفض كل من متكي وشخصيات أخرى بارزة قبول نتائج استطلاعات الرأي

العام الداخلية. وقد أخفق تحالف ٢+١ الذي تعهد بالتوصل إلى قرار بشأن تقديم مرشح واحد أمام نافذة التسجيل في تحقيق هذا التعهد، وانتهى الأمر، في نهاية المطاف، إلى تسجيل المرشحين الثلاثة لأسمائهم. ومما زاد الأمر سوءاً أن بعض المحافظين الذين اختفوا عن المشهد السياسي لسنوات، وفي بعض الحالات لعقود، وليسوا منتسبين للتشكيلات السياسية الرئيسة، مثل وزير الاستخبارات السابق علي فلاحيان ووزير البريد والاتصالات السابق محمد قارازي تقدموا فجأة بترشيح أنفسهم.

كما دخلت رسمياً شخصيتان محافظتان مستقلتان في السباق إلى جانب الشخصيات الأخرى السابقة، وهما قائد الحرس الثوري السابق محسن رضائي، وهو من الشخصيات القوية الرفيعة المستوى، الذي قطع معظم علاقاته، إن لم يكن كلها، مع منظمة الحرس الثوري بعد رحيله عنها عام ١٩٩٨م، وكذلك سعيد جليلي، كبير المفاوضين المتشددين في الملف النووي، الذي دخل بحملته الانتخابية استناداً إلى برنامج يقوم على الدفاع الراسخ عن السياسة النووية الحالية، التي كانت قد بدأت تحت رعايته منذ عام ٢٠٠٧م، ومن خلال تبنيه نهجاً متشدداً تجاه الغرب. كما استخدم جليلي قدراً كبيراً من السخرية في حملته الانتخابية التي أكد خلالها أنه عضو في تحالف «الشعب +١» وهو من قبيل الدعابة والسخرية من التحالفات والتشكيلات الأخرى.

من جهة أخرى تكتّل المعسكر غير المحافظ حول عدد من الشخصيات التي كانت قد أعلنت مبدئياً عن نيتها الترشح في الأشهر التي سبقت غمار التنافس. وكان كلّ من حسن روحاني، و محمد رضا عارف قد قاما بجس النبض بشأن ترشحهما من خلال المقابلات الصحفية المطوّلة مع وسائل الإعلام المقرّبة من معسكرهما، مثل صحيفتي «مهرنامه» و «عاصمان» خلال الأشهر التي سبقت عملية التصويت. وقد تقلّد كلاهما منصباً رفيعاً في إدارة رفسنجاني، وإدارة خاتمي، وحافظا على البقاء على مسافة واحدة من قادة المعارضة الخضراء، مير حسين موسوي، و مهدي كروبي، في حين بقيا في أحضان المعسكر البراغماتي-الإصلاحي، ومن ثم عرفهما الجمهور بأنهما قريبين إلى تيار رفسنجاني وخاتمي. وقد جعل هذا المزيج من العوامل منهما شخصيتين مناسبتين للتسجيل في الانتخابات دون أن يطالهما نقد المحافظين اللاذع بشأن دورهما المحتمل في إثارة احتجاجات عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م، التي كان من الممكن أن تفقدهما الأهلية لدى مجلس صيانة الدستور.

دخلت خطط المعسكر البراغماتي-الإصلاحي في حالة من الفوضى بسبب تسجيل الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني غير المتوقع في اللحظات الأخيرة. وطبقاً لما أدلى به المقربون وحلفاء رفسنجاني، فإنه قد احتفظ بأوراق ترشحه قيد الكتمان حتى آخر يوم من أيام التسجيل، ما أعطى الانطباع بأنه لم يكن على استعداد ولم تكن لديه الرغبة في الترشح، على رغم النداءات والمطالب المتكررة من قبل مؤيديه وحلفائه السياسيين. وفي اليوم الأول من فترة التسجيل، سجّل خاتمي ملاحظة سياسية مهمة معبراً عن سعادته بعدما سمع أن رفسنجاني كان على وشك الدخول في السباق، واصفاً إياه بأنه أفضل خيار ممكن.

بدأت مؤشرات دخول رفسنجاني في السباق تكتسب جاذبية أكثر بعد إعلان خاتمي. مع ذلك، أعلن الرئيس السابق بأن ترشحه مشروط بموافقة خامنئي أيضاً. وقد ذهبت محاولات الحصول على قبول مسبق من قبل المرشد الأعلى، على ما يبدو، أدراج الرياح، لدرجة أن رفسنجاني قرر في اللحظة الأخيرة أن يجعل المشهد أكثر سخونة في أروقة وزارة الداخلية، وعدم الحاجة إلى تصريح مؤكد يتعلق بدعم القائد. من جانب آخر وفي ظروف مشابهة من التغيير في قواعد اللعبة والتسجيل لخوض غمار المنافسة في اللحظة الأخيرة، كان ترشح أسفنديار رحيم مشائي، أقرب المنتسبين لأحمدي نجاد. أصبح السباق الآن في يد مجلس صيانة الدستور، وكان المجلس قد استغل فترة عشرة الأيام المخصصة لدراسة وفحص كفاءة وأهلية المرشحين. وعلى الرغم من عدم الحاجة إلى تقديم أي سبب لعدم صلاحية المرشحين، وعدم تكليفه بذلك أصلاً، صرح المتحدث باسم المجلس قبل بضعة أيام من انتهاء تلك المدة بأن أولئك الذين قد بلغوا من الكبر عتيّا ولا يستطيعون القيام بالمهام اليومية المرهقة لمنصب الرئاسة من المرجح أن يعدّوا غير مؤهلين للمنصب، في إشارة قد تكون موجهة إلى رفسنجاني.

كانت المناظرات التلفازية هي اللحظات الأكثر إثارة في الحملات الانتخابية التي خاضها المرشحون الثمانية المتبقون. واستغرق كل منها أربع ساعات، كانت الأولى والثانية مجرد حملات باهتة تسببت في بث الذعر بين المتنافسين، بسبب شكلها الذي يماثل شكل المسابقات، وبسبب الانفلات وعدم التمكن.

أما الثالثة التي كانت مركزة في السياسات الداخلية والخارجية

فقد كهربت أجواء الحملة الانتخابية.وقد حظيت المناظرات التي عقدت يوم الجمعة الأخير قبل الانتخابات بأكبر عدد من المشاهدين. وقد آل النقاش إلى سلسلة من النزاعات والمشاجرات، وهذا ما يدل على وجود فجوة بين مختلف المرشحين. وخلال هذه المناظرات تبددت الظنون بأن سعيد جليلي مدعوم بشكل غير مباشر من قبل المرشد بعد أن أطلق علي أكبر ولايتي توبيخاً عنيفاً ولوماً لجليلي حيال إستراتيجيته الدبلوماسية النووية، وتذكيره بأن جلسات المفاوضات حول الملف الإيراني (٥+١) التي عقدت، ومنها الجلسات التي عقدت في «ألماتي» وكانت قد اختتمت الآن، بأنها ليست من قبيل «فصول الفلسفة الدراسية»، وأنها كانت مجرد شعارات يُصرخ بها بطريقة جوفاء. علاوة على ذلك، يرى ولايتي أنه يجب النظر إلى الدبلوماسية بوصفها «فن الأخذ والعطاء» كما ذكر بأن جليلي كان متحفظاً أو غير قادر على إدراك مفاهيمه. وكان التنافس الرئيس في تلك المناظرة المتلفزة بين روحاني وقاليباف، اللذين طرحا موضوع الاحتجاجات الطلابية عام ٢٠٠٣م للنقاش، حيث كان الاثنان يشغلان على التوالي، منصبي مستشار الأمن القومي، ورئيس الشرطة الوطنية. وقد سعى قاليباف إلى الحد من الأضرار الناجمة عن تسريب تسجيل صوتي له مع أعضاء من الباسيج كان يزهو خلالها بنفسه، وأنه كان يطوف على دراجة نارية بين المتظاهرين خلال الاحتجاجات التي وقعت عام ١٩٩٩م. وقد ردّ روحاني بحسم خلال الكشف عن تفاصيل الجلسة التي كانت لا تزال تصنف بالسريّة في مجلس الأمن القومي، والتي رفض خلالها قبول طلب قاليباف للسماح للشرطة باقتحام الحرم الجامعي لجامعة طهران وإخماد ثورة المتظاهرين باستخدام الغاز المسيل للدموع. كما أضاف أنه حينها كان «فقيهاً وليس عقيداً في الجيش» وأنه سيعمل من أجل الحدّ من البيئة الأمنية القمعية الحالية.

وأصبحت مهمة روحاني أسهل، وبما يدل على تنامي شعبيته بشكل واضح، وذلك عندما كسر الرئيسان السابقان خاتمي ورفسنجاني حاجز صمتهما في ١١ يونيو الذي استمر منذ بداية استبعاد رفسنجاني، وأعلنا عن تأييدهما لروحاني، وهذا التأييد أدى إلى إجبار عارف على الانسحاب، وتنحيه عن السباق. كما أثبت قرارهما ولأول مرة منذ إعادة انتخاب خاتمي عام ٢٠٠١م، قدرة المعسكر الإصلاحي-البراغماتي على إظهار تلاحمه وتآلفه في أثناء الانتخابات الرئاسية، وبأنه مع ذلك قد تأثر بإدراك حقيقة أن روحاني كان يثبت يوما بعد، يوم وبشكل أكثر فأكثر أنه سيكون المرشح الأكثر قبولاً لدى معسكر المحافظين. وقد يكون التدخل المشترك من طرف الرؤساء السابقين حاسماً، كما حصل مع روحاني الذي حصل على نسبة ٥٠,٧٪ من الأصوات التي أدلى بها الناخبون، ما يزيد عن نسبة الأغلبية المطلقة، وبنسبة تزيد على ٣٥٪ من الأصوات التي حصل عليها

أقرب منافسيه وهو قاليباف. أما جليلي الذي كان يعد الخيار المفضل لدى المرشد لمدة طويلة، فقد تراجع متخلّفاً إلى المركز الثالث.

الرئيس الجديد: سيرته الذاتية وعلاقته بالهيئات الأخرى

ولد حسن روحاني في مدينة سورخيه، وكان الرئيس الجديد من أوائل المؤيدين لآية الله الخميني، وظل على ولائه له خلال مدة وجوده في المنفى في النجف وباريس. وقد ذاع صيت روحاني خلال إجراءات دفن جنازة مصطفى الخميني، الابن الأكبر لمؤسس الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٧م. وقد أطلق روحاني خلال تلك المناسبة على الخميني لقب «الإمام» وهو مصطلح عادة ما يطلق على وجه التحديد، في الإسلام الشيعي، على الأئمة الإثني عشر الذين يعدهم الشيعة خلفاء للنبي محمد،وآخرهم الإمام الثاني عشر.

وقد التقطت وسائل الإعلام وأنصار آية الله اللقب الذي أعلى به روحاني من شأن الخميني، لدرجة أن هذا اللقب أصبح مصطلحاً رسمياً معتمداً في الجمهورية الإسلامية، تماماً كما هو الحال مع لقب «الرئيس» الذي يلقب به «ماو» في الصين أو «القائد»

عندما يذكر «تشي جيفارا» في كوبا.

أصبح روحاني بعد فترة وجيزة من قيام الثورة مساعداً مقرّباً ونائباً محل ثقة تلك الشخصية التي من شأنها أن تحدد له نظرته وميوله الأيديولوجية، ألا وهو هاشمي رفسنجاني، المهندس الرئيس والوسيط الأساسي للفصيل المنشق في عقد الثمانينيات، وقد آواه تحت جناحه، وعهد إليه بشكل تدريجي بمهام الشؤون العسكرية والأمنية، وغرس فيه مفاهيم الواقعية في السياسة الخارجية والتوسط في المواقف في المحافل المحلية. كما وفّر رفسنجاني أرضية صلبة لروحاني في مناصب المجلس العليا، إذ ظلّ دون انقطاع في المجالس التشريعية الخمسة الأولى بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠م. وعلى رغم بقائه عضواً في المنظمة الدينية المؤثرة، بعد خروج رجال دين ميولهم يسارية من المجلس عام ١٩٨٨م، لم يكن روحاني أبداً عضواً ثابتاً في المؤسسة المحافظة، بل اختار مسار معلّمه: القرب من المرشد، ولكن دون انحياز مفرط إلى أي من الفصيلين.

إذن فقد صعد روحاني إلى المنصب القيادي الطبيعي عام ١٩٨٩م. وقد أثمرت مراجعة الدستور في ذلك العام عن تأسيس المجلس الأعلى للأمن القومي، وهي هيئة تشبه -إلى حد كبير- نظيرتها في الولايات المتحدة، وهي مكلفة بمساعدة المرشد الأعلى، والرئاسة الجديدة في صناعة قرارات أمنية قومية كبرى.

إن صعود رفسنجاني وقرب روحاني منه، جعل من الأخير اختياراً طبيعياً لرئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي. وأصبحت واقعية روحاني المراوغة واضحة، فقد اعتمدت إدارة رفسنجاني سياسة خارجية متوازنة وهذا ما أدى إلى رفض محاولات الجناح اليساري تعزيز التدخل مع صدام في النزاع بين العراق والكويت. وقد وجه علانية، بحكم دوره كعضو في المجلس، اللوم على اتخاذ مثل تلك الخطوة، بوصفها خطوة من شأنها أن تعرض مصلحة إيران القومية للخطر، وأنها ستلحق بها ضرراً كبيراً. في منتصف التسعينيات، أسس روحاني مركز البحوث الإستراتيجية، وهو معهد أبحاث جذب انتباه وإعجاب عدد من المراكز الأكاديمية في الخارج، ووفّر أرضية خصبة لتفاعل ليبرالي نسبي للخروج بتوصيات تتعلق بالسياسة العامة في مختلف المجالات. وحصل روحاني على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة غلاسكو كالدونيان عام ١٩٩٨م، وبذلك فقد حذا حذو شخصيات إيرانية قيادية بارزة حصلت على شهادات من جامعات غربية مغمورة.

وأصبح دور روحاني أكثر فاعلية في حقبة خاتمي، عندما تقدم بقوة في المشهد السياسي المحلي في المدة بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٣م، وعندما أدّى دوراً مبهماً، حتى اليوم، في قمع المظاهرات الطلابية خلال تلك السنوات. في حين كانت هناك أدلة تشير إلى أن روحاني كان يميل إلى قمع احتجاجات عام ١٩٩٩م، وبشكل سريع. وقد ذكر خلال شجار حدث بينه وبين قاليباف، الذي كان قائداً للشرطة الوطنية آنذاك، وفي مناظرة متلفزة على الهواء مباشرة، أن لديه موقفاً يدعو إلى التسوية بشكل أكبر فيما يتعلق باحتجاجات ٢٠٠٣م اللاحقة. وخلال العام نفسه، تولى الملف النووي. وطبقاً لعدد من الكتب التي نشرها مركز البحوث الإستراتيجية، بما فيها مذكرات روحاني التي بلغ عدد صفحاتها ١٠٠٠ صفحة، فإن جلّ اهتمام روحاني كان ينصب على تجنب إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن الدولي، إذ أنه يعتقد جازماً بأنه سيتم فرض عقوبات ضد بلاده إذا ما أحيل الملف إلى المجلس. ولعلمه بخطورة وتأثير تلك العقوبات على نطاق واسع، فقد أسهم بالمشاركة والمضي قدماً على حبل مشدود، بين عدم ثقة الغرب تجاه أهداف إيران الحقيقية، وبين هدف تفادي وضع حدٍّ ونهاية لطموحات إيران النووية. في النهاية، سلك روحاني طريق المرشد الأعلى وقبوله بالتوقف عند الجزء الأكثر حساسية في البرنامج، ألا وهو إنتاج اليورانيوم المخصب. وقد وقّعت إيران تحت إشراف روحاني على اتفاقياتها النووية الوحيدة حتى الآن مع الغرب، المتمثلة في إعلانات باريس وطهران وبروكسل عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤م.

وعلى رغم عدم تحقيقها إنجازاً كبيراً، فقد قدمت تلك الإعلانات تراجعاً استثنائياً بشأن القضية الإيرانية النووية، وتغييراً في المواقف، بعد موافقة المرشد الأعلى علي خامنئي المفتوحة على المطالب الغربية. ويروي روحاني في مذكراته النووية الضخمة، أن محادثات طهران الحاسمة التي تمت بينه وبين ثلاثة من وزراء خارجية الاتحاد الأوربي قد وصلت إلى مأزق، وأن فريقه أدرك فجأة أن الأمور قد تسير بسرعة وبشكل ملحوظ نحو التدهور، بل إن الوضع قد يتسبب في القيام بعمل عسكري ضد إيران إذا ما عاد الوزراء الثلاثة إلى بلدانهم خالي الوفاض. لذا فقد بادر بالاتصال بمكتب المرشد الأعلى، والرئيس خاتمي اللذين أبديا موافقتهما على أساس إعلان طهران: تعليق عملية تخصيب اليورانيوم من قبل إيران لفترة محدودة.

بحلول عام ٢٠٠٥م، خبا نجم روحاني في سماء السياسة الإيرانية الذي اهتز بقوة بفوز محمود أحمدي نجاد في الانتخابات في العام نفسه. كما أن هزيمة رفسنجاني الصادمة في جولة الإعادة قد ألقت بظلالها على كبار المسؤولين في الدولة التابعين له، وهذا ما يعني أنه ستتم الإطاحة بهم من السلطة. وقد تحرك أحمدي نجاد بسرعة، وهو من أشد المؤمنين «بخيانة» فريق روحاني الخاص بالملف النووي، لإبعاد روحاني من رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي ليحلّ مكانه علي لاريجاني أحد المحافظين الذين يحملون فكراً مشابهاً لرؤية نجاد كما حاول جرّ أقرب المقربين من روحاني للمساءلة القانونية. واضطر سايروس ناصري، وهو مفاوض ماهر، إلى الفرار إلى جنيف، في حين تم اعتقال سيد حسين موسويان بتهمة التجسس، وتمت تبرئته في وقت لاحق. وأصبح مركز الأبحاث الإستراتيجية المنفذ الوحيد لروحاني لتقديم مطالبه، الذي كان مكتظاً بالدبلوماسيين والسياسيين رفيعي المستوى الذين وجدوا أنفسهم على هامش الحياة السياسية بعد عمليات التطهير التي قام بها أحمدي نجاد. وقد ناضل روحاني نفسه بشجاعة، منتقداً تصريحات أحمدي نجاد النارية بشكل معلن حول إسرائيل والمحرقة، والتي هدمت جدار الثقة الذي كان قد بناه مع الأوربيين آنذاك، كما وجه اللوم تجاه سياسات الرئيس الجديد الاقتصادية. وقال في مذكراته التي نشرت في البداية عام ٢٠١١م، أنه يقدّم وصفاً حيّاً لفهم أحمدي نجاد الضيّق للشؤون الدولية من خلال سرد حكايته معه، وكيف أنه في اللقاء الوحيد له مع الرئيس الجديد في صيف عام ٢٠٠٥م، أصرّ أحمدي نجاد على أن تدفع إيران الجزء الأكبر من ميزانية وكالة الطاقة الذرية كوسيلة لضمان تأثير إيجابي دائم لإيران في مجلس إدارة الوكالة. لذا، يعد روحاني شخصية تأسيسية تمتلك خبرة واسعة في ميادين فن الحكم الأكثر حساسية، ولها سجل حافل من النجاح في الحصول على دعم المرشد الأعلى، وإن كان هذا لم يحدث ولو في مناسبة واحدة فقط أثناء المرحلة الأولية من إدارة أحمدي نجاد. لهذا كان روحاني خياراً مثالياً للنخبة السياسية التي كانت في حاجة إلى شخصية تستطيع لمّ الجراح ورأب الصدع الذي تفاقم بسبب أزمة الأربع سنوات الماضية. وبهذا المعنى يكون روحاني الوارث السياسي لمعلّمه الذي جاء متأخراً. علاوة على ذلك، فقد جعلت منه خبرته الواسعة في إدارة البحوث، وعلى أعلى مستوى بمركز الأبحاث الإستراتيجية، أول رئيس إيراني يتولى المنصب ولديه نظرة شاملة مبنية على أسس نظرية للتنمية الاقتصادية والإصلاح، ويتمتع بدبلوماسية دولية. وكما يشهد كتاباه «الأمن القومي والدبلوماسية النووية» و«الأمن القومي والتنمية الاقتصادية» فإنه كذلك، وإلى حد بعيد، الرئيس القادم الذي يتمتع بخبرة أكبر في الساحة الدولية، وتقدير أبعد لمدى الحاجة إلى اعتماد دبلوماسية نشيطة لحماية مصلحة إيران الوطنية. وإدراكاً منه لآمال الناخبين الإصلاحيين وتطلعاتهم وثقتهم التي منحوها إياه، والذين صوتوا قبل ذلك لموسوي وكروبي عام ٢٠٠٩م، سيتعيّن على روحاني الوفاء بتعهده فيما يتعلق بتلطيف الأجواء الأمنية، وتخفيف القيود المفروضة على الحياة الفكرية والسياسية، والتي كانت سمة من سمات السنوات الثماني الماضية. وأخيراً، عليه أن يعمل على طمأنة أصحاب المصالح المؤثرين، أمثال المرشد، والحرس الثوري، وأنه لا يمثل تحدياً أو تهديداً لمكانتهم الطاغية.

يعتمد نجاح روحاني فيما يتعلق بالنقاط المذكورة آنفاً على قدرته على سدّ الفجوة التي ما زالت واسعة بين مختلف الفصائل، والتي اختلفت حول انتمائه في الأيام الماضية، وتصفه كلها بأنه «واحد منّا». وبينما تشيد الصحف الإصلاحية بفوزه وأنه دليل على عودة نفوذ خاتمي ورفسنجاني داخل الحكومة، تشدد صحيفة «كيهان» الناطقة باسم المحافظين المتشددين على مواقف روحاني المتشددة خلال احتجاجات عام ١٩٩٩م لتثبت انتماءه إلى الجناح المحافظ. وقد عبّر أحد رجال الدين البارزين، وممثل خامنئي في الحرس الثوري الإيراني، الذي ظل صامتاً، إلى حد كبير، فيما يتعلق بالأحداث الجارية في الانتخابات الرئاسية، عن ثقته بروحاني، وسمّاه بـ«الناقد» للأوضاع الراهنة، وأنه على دراية تامة «بالأصول» التي مكنته من العمل جنباً إلى جنب مع المرشد. ومع أن قيادة الحرس الثوري الإيراني قد تدعم مرشحين آخرين، مثل قاليباف وجليلي في السباق الرئاسي، إلا أنه من المرجح ألّا يبدي الحرس الثوري أي معارضة معتبرة للحكومة الجديدة في مرحلتها الأولى، ويعزى ذلك إلى القبول السريع بالنتائج الانتخابية وتأييدها من قبل

مجلس صيانة الدستور والمرشد الأعلى. وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن روحاني ربما أبقى على اتصاله بالحرس الثوري من خلال دوره كأحد ممثلي المرشد الأعلى داخل المجلس القومي الإيراني حتى الآن، وامتناعه عن أي يكون عرضة لوصمه بأنه من مؤيدي «الفتنة» في عام ٢٠٠٩م. كما كان من المؤيدين لردود الفعل العنيفة على احتجاجات فبراير ٢٠١١م التي أدت إلى حبس موسوي وكروبي.

وعلى كل حال، فإن معرفة حجم الدعم الذي يحظى به روحاني من المحافظين ستتم معرفته عندما يتم الإعلان عن الرئيس الجديد لمجلس الأمن القومي خلفاً لسعيد جليلي. ومن غير المتوقع أن يبقى جليلي في منصبه لفترة أطول، وهناك إشاعات تقول بأنه سيحلّ مكانه إما ولايتي وإما وزير الخارجية الحالي علي أكبر صالحي. ومن شأن تعيين كهذا أن يعزز نفوذ روحاني في السياسة الخارجية، كما يشير إلى إطلاق يده في الملف النووي من قبل خامنئي.

من المرجح أن تكون العلاقة بين روحاني وخامنئي تتمحور حول الثقة التي منحها خامنئي إياه خلال تكليفه مسؤولية الملف النووي في المدة مابين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥م. وربما يكون خامنئي، الذي أدرك حجم الأضرار الناجمة عن مواقف جليلي المتعنّتة خلال السنوات السبع الماضية، على استعداد لتسليم الملف مرة أخرى إلى روحاني، بشرط ألا يتم تحجيم أي انجازات رئيسة في إيران، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم أو تأخيرها إلى أجل غير مسمى. على أي حال، سيواجه الاثنان اختباراً مهماً، وستكون علاقتهما على المحك عندما يقرر روحاني فتح ملف قضية وضع موسوي وكروبي تحت الإقامة الجبرية في منزليهما. فهناك مطالب عريضة لإطلاق سراحهما من قبل الحشود التي خرجت في أثناء حملة روحاني الانتخابية التي شاركت كذلك في الاحتفالات التي عمّت شوارع طهران، وغيرها من المدن الكبرى بعد فوزه، وكذلك بعد تأهل الفريق الوطني لكرة القدم لنهائيات كأس العالم. وكان روحاني غامضاً بشأن تلك القضية، سواء خلال حملته الانتخابية أم خلال مؤتمره الصحفي الأول كرئيس منتخب. ويبدو أن القرار بوضع موسوي وكروبي قيد الإقامة الجبرية أو إطلاق سراحهما قد صدر من مجلس الأمن القومي، وهي أخبار رشحت قبل أسابيع قليلة. لذا فإن قيادة روحاني لهذا الجهاز مرة أخرى قد يتيح إمكانية إطلاق سراحهما.

ومن المرجح أن يعتمد روحاني على سياسيين من المدتين الرئاسيتين لرفسنجاني وخاتمي، أمثال: محمد رضا نوباخت، وعلي يونسي، ومحمود فايزي، وأكبر توركان، لمساعدته في اتخاذ قراراته المهمة، وهؤلاء السياسيون من العناصر الرئيسة في المدتين خلال حملة إعادة الإعمار في التسعينيات. كما يرجح أيضاً أن يمتنع عن الاعتماد على أي من الإصلاحيين الأكثر راديكالية، مثل أعضاء حزبي «المشاركة» و«مجاهدي الثورة»، لتجنب إثارة الذعر بين صفوف الحرس الثوري والجماعات المحافظة التي تتحلّق حول خامنئي.

الرئيس الجديد:
آراؤه تجاه السياسة الخارجية وما يتعلق بالجوار الإقليمي.

يُعرف عن روحاني بأنه شخص واقعي قد عبّر في عدة مناسبات عن اعتقاده بضرورة أن تكون علاقات إيران مع المجتمع الدولي بأسره صحيحة، باستثناء إسرائيل، من أجل تعزيز مصالحها الوطنية. لذلك ستكون جولته الخارجية الأولى على الأرجح للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر، في محاولة لرأب الصدع مع الدول الأوربية مثل بريطانيا ، وإعادة فتح السفارات المعنية. وسيعتمد روحاني كذلك على الثقة المتراكمة لديه خلال المدة التي قضاها رئيساً لوفد المفاوضين في

الملف النووي لإجبار الدول الأوربية على استئناف المفاوضات مع إيران على مستوى وزراء الخارجية. وأشار خلال مؤتمر صحفي عقد معه بصفته الرئيس المنتخب إلى العلاقات بين إيران والولايات المتحدة التي وصفها بأنها بمنزلة «الجرح القديم» الذي لابد أن يندمل.

كما أبدى اهتماماً خاصاً للرد بالتفصيل على سؤال طرحه صحفي يعمل في قناة الجزيرة حول ما يمكن لدول الخليج أن تتوقع منه؟ فقد ذكّر الحضور أنه كان المفاوض الرئيس في ملف الاتفاقية الأمنية بين إيران والمملكة العربية السعودية التي وقّعت عام 1999م، وأنه هو وأستاذه رفسنجاني، إلى حد كبير، يتمتعان بأعلى علاقات الاحترام المتبادل والعلاقات الشخصية الحميمة التي حصلت عليها شخصية سياسية إيرانية في المملكة العربية السعودية. وأضاف أنه ينوي الاستفادة من تلك العلاقات الشخصية الثمينة في مساعيه لإعادة الثقة التي فقدتها إيران خلال السنوات الثماني الماضية. لكنه لم يُبد أي بارقة أمل لتغيير جذري في السياسة الخارجية الإيرانية عندما يتعلق الأمر بسوريا. وأعرب عن تأييده نيّة نظام الأسد عقد ما يراه نظامه مناسباً لإجراء انتخابات حرة عام 2014م، وأيّد بالكليّة مسار إيران في دعم هذا النظام. غير أنّ عدة حكومات أوربية، بما فيها الحكومتان الفرنسية والإيطالية، قد أعربت عن اعتقادها بأن وجود إدارة روحاني في محادثات جنيف للسلام سيكون أمراً ضرورياً، وأن على إيران من الآن فصاعداً الانخراط في الجهود الدبلوماسية المهمة.

باختصار، يجب النظر إلى سياسات روحاني الإقليمية بوصفها تغييراً واضحاً مقارنة بتلك السياسات التي اتخذهما من قبل أحمدي نجاد وجليلي في أسلوبها وفي جوهرها ولو جزئياً، ويجب أن تأخذ منعطفاً آخر يختلف عن الأهداف التي ترعاها الجمهورية الإسلامية على الساحة، وكما ينبغي ألا يتوقع منها، كما هو الحال في العراق وسوريا.

روحاني والبرنامج النووي

يمثل انتخاب روحاني إمكانية إحداث تغير كبير في اتجاه القضية النووية. بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥م كان روحاني مسؤولاً عن الملف النووي نيابة عن بقية القيادة الإيرانية. في تلك المدة كان روحاني رئيساً للمجلس الأعلى للأمن القومي، ولم يكن اختيار روحاني ليكون مسؤولاً عن الملف النووي لهذا السبب، بل على العكس من ذلك -كما يذكر روحاني في عدة مذكرات منشورة حول العملية- من أنه، وخلاف رغبته تم تعيينه في الملف النووي بطلب من عدة جهات في الدولة، ومنها المرشد والرئيس الإيراني في ذلك الوقت محمد خاتمي. وكان السبب الرئيس لهذا التعيين هو وجود اعتقاد مشترك عند الجهات المعنية أن المعالجة "التقليدية" للقضية النووية عند منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ووزارة الخارجية ارتكبتا عدداً من الأخطاء الإجرائية. وعلى وجه الخصوص عدم إبلاغ الوكالة الدولية بالبدء الوشيك للعمليات في منشأة نتناز، وهذا الأمر أدى إلى إحراج إيران بعد أن كشفت مجموعة مجاهدي خلق عن الموضوع. هذه الفضائح بالإضافة إلى تراكمات الحرب مع العراق، أعطت بعداً أمنياً قومياً لهذا الملف، وأصبح من الأفضل إناطته بالمجلس الأعلى للأمن القومي. ومن المهم الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للأمن القومي لم يكن من المعتاد خلال مدة التسعينيات أن يتدخل بالقضايا التقنية والسياسية المتعلقة بالملف النووي، ولكن إحالة الملف إلى المجلس برئاسة روحاني كان مدفوعاً ببعض العوامل. السبب الرئيس بينها كان الاعتقاد بأن خلاف إيران والغرب حول البرنامج النووي السابق كان سياسياً، وليس تقنياً أو قانونياً. روحاني نفسه أشار إلى هذا في خطاب له أمام المجلس الأعلى للثورة الثقافية، ولهذا فحل هذه القضية يجب أن يكون سياسياً بزرع الثقة بين الجانبين. وفي تصريحات أدلى بها عند نهاية رئاسته للمجلس وللملف البرنامج

النووي في صيف ٢٠٠٥م، أشار روحاني إلى أن الثقة ما زالت مفقودة حتى ذلك الوقت. وقد أصبح جلياً الآن، أنه خلال الثماني سنوات اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٣) لم يمكن بناء الثقة بين الطرفين، بل على العكس تمت خسارة كل ما أمكن تحقيقه خلال المدة السابقة.

والعامل الرئيس الآخر في إستراتيجية روحاني كان عزمه الأكيد على تجنب إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وكان مصيباً في توقعه أن هذا الأمر سيؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية على إيران.

هذا الموقف العقلاني أدى إلى نجاح روحاني في إقناع بقية الساسة الإيرانيين إلى قبول الشروط الأوربية بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم. وقد ذكر روحاني بوضوح، في كتاباته وتصريحاته، أن هذا الموقف التطوعي من قبل إيران كان مؤثراً في بناء الثقة بين الطرفين، لأن الغربيين؛ لا يملكون الوقت والأسباب القانونية والقدرت التقنية في فرض هذا الأمر من خلال مستوى قرارات هيئة الأمم، والوكالة الدولية. ويجب تأكيد أن روحاني لم يدع ولا يدعو إلى تعليق إلى أجل غير مسمى، أو حتى إلى إلغاء عملية تخصيب اليورانيوم. وهو في هذا يتفق مع باقي عناصر النظام الإيراني

وخلال حملته الانتخابية كرر روحاني القول: إنه مستعد وقادر على "إيجاد حل" لقضية المشروع النووي، (مما يعني إيجاد نهاية للعقوبات المفروضة على إيران من قِبَل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، وأطراف أخرى)؛ وذلك من خلال إعادة بناء الثقة. إلا أنه لم يذكر بالتحديد كيف ينوي القيام بذلك.

أحد أهم التحديات التي تواجه روحاني، هي كيف يمكن أن يغير الحالة السياسية الدولية. فعندما كان يقود المفاوضات قبل عام ٢٠٠٥م كان يتعامل مع EU-3 (فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا)، والآن عليه أن يتعامل مع مجموعة (٥+١)، وهي مجموعة موسعة تضم روسيا والولايات المتحدة. التي –كما يقول روحاني– وضعت عقبات حالت دون توقيع اتفاق سبق إقراره مبدئياً بين روحاني وشيراك في ٢٠٠٤-٢٠٠٥م. وعلى كل حال، فإن روحاني يحظى باحترام وتقدير بين نظرائه من المفاوضين الأوربيين السابقين، وهو أمر قد يكون مفيداً لإعادة المفاوضات. إلا أنه من غير المرجح أن يغير روحاني من مسار عمل المفاوضات، وسوف يضغط على إيجاد قاعدة من الثقة، ومقدماً ضمانات قوية لسلمية البرنامج الإيراني، إلا أنه لن يقدم إلا تغييرات قليلة أو معدومة على الوضع الحالي للبرنامج. الفرصة الوحيدة ممكن أن تكون في تعليق التخصيب بنسبة ٢٠٪، التي وصفها بأنها عتبة الاستعمال السلمي للطاقة النووية في السابق، والتي تسعى إيران إلى مقايضتها في السنوات الأخيرة أيضاً.

أكثر السيناريوات المذكورة أعلاه تعتمد، بشكل كبير، على إلى أي حد سيتمكن روحاني من وضع يده على عملية المفاوضات حول المشروع النووي. من أجل ذلك يجب على روحاني أن يضغط من أجل إيجاد شخصية مقربة منه تحل محل سعيد جليلي في رئاسة مجلس الأمن القومي الإيراني، ولا يشترط في هذه الشخصية أن تكون إصلاحية، بل يمكن أن يكون شخصاً، مثل: علي أكبر ولايتي، الذي يحظى بثقة خامنئي، وأظهر واقعية ملحوظة بخصوص الملف النووي، كما أنه أعلن استعداده للمشاركة في إعادة إحياء المفاوضات مع الدول الغربية؛ وذلك خلال المناظرات التلفازية. إذن، من الضروري الانتظار حتى تبدأ المدة الرئاسية رسمياً لروحاني في شهر أغسطس للتحقق منها. وعلى كل حال، فإن وصول روحاني إلى سدة الرئاسة سيكون له تأثير قوي على الملف النووي الإيراني، كما كان لأحمدي نجاد عندما وصل إلى الرئاسة عام ٢٠٠٥م.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٧٦٤ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)

بريد إلكتروني: **salsarhan@kfcris.com**